



جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية



المحاضرة الثانية:
منهجية تحليل الوثائق والمواثيق

سنة ثانية/ جذع مشترك

إعداد الأستاذة: د . عابد أحلام

السنة الجامعية: 2023-2024م

مدخل:

■ يتطلب تحليل الوثائق السياسية منهجية محددة تساعد على فهم النصوص السياسية بعمق، وتقييمها بشكل منطقي وعلمي.

1- تحديد الهدف والسياق:

- فهم الهدف من الوثيقة والسياق السياسي الذي صدرت فيه.
- تحديد الأحداث التاريخية أو الظروف التي أدت إلى إصدار الوثيقة والأطراف المعنية بها.

2- قراءة وفحص نص الوثيقة:

- . قراءتها بعناية لفهم المضمون والرسائل الرئيسية التي تحملها.
- . تحديد الأفكار الرئيسية والمفردات الرئيسية والتركيب العام لها.

3- تحليل اللغة والأسلوب:

- . تحليل اللغة المستخدمة في الوثيقة بما في ذلك الألفاظ والعبارات والتعبيرات السياسية.
 - . فحص الأسلوب الكتابي والسلوكي للوثيقة، كالطابع الرسمي.
-

4- تحليل السياق السياسي والاجتماعي:

- فهم السياق السياسي والاجتماعي الذي تم إصدارها فيه.
- تحديد العوامل السياسية والاجتماعية التي تأثرت بها الوثيقة وتأثير الوثيقة على هذه العوامل بدورها.

5- تحليل الرسالة والمضمون:

- تحليل الرسالة الرئيسية التي تحملها الوثيقة والأفكار الرئيسية التي تعبر عنها.
- تحليل المواقف السياسية أو الأهداف التي يحاول صاحب الوثيقة تحقيقها.

6- تقييم المصدقية والموثوقية:

- تقييم مصداقية المعلومات والحقائق التي تقدمها الوثيقة.
- تقييم مدى موثوقية مصدر الوثيقة ونية صاحبها وتأثيراته السياسية.

7- الاستنتاج:

- تلخيص النتائج والاستنتاجات الرئيسية لتحليل المضمون.
- توضيح الفهم النهائي للوثيقة والمعاني والرسائل التي تحملها وتأثيرها على السياق السياسي.

1-مراحل تحليل الوثائق والمواثيق:

1-1- المراحل والمقاربات التقليدية:

1- مرحلة الفهم: تعد هذه المرحلة أهم مرحلة ، إذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها ، وتتمحور فيما يلي:

أ- الدراسة الوصفية:

- طبيعة النص : سياسي ، قانوني ، اقتصادي ، امني ... ، موضوع عام أو متخصص، دباجة اعلان أو معاهدة ،اتفاقية دولية...

- مصدر الوثيقة:الجهة الصادرة عنها: الحكومة ، أو هيئة الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية ما.

- تاريخ صدور الوثيقة : لمعرفة ما إذا كان النص جديداً، معدلاً..
- تحديد المصدر الذي أخذ منه النص الأصلي للوثيقة أو الاتفاقية.

ب-لدراسة الشكلية:

- البنية الطباعية للوثيقة : بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، للمساهمة في عملية وضع خطة للتحليل.
- البنية الاصطلاحية : تحديد المصطلحات المعتمدة في النص، ونوعها: قانونية أو سياسية أو تقنية أو اقتصادية، واللغة المستعملة، ثم استخراج الكلمات المفاتيح، لتسهيل تحديد مضمونها.
- البنية الخارجية للوثيقة: فالمتعارف عليه أن أي وثيقة لا تصدر منعزلة ، حيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي، أي بربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من نصوص أخرى.

2-مرحلة التحليل:

-مقدمة:

- الإطار العام تسمية الوثيقة والإطار الشكلي لها؛
- الاطار المكاني و الزماني؛
- الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة؛
- الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أم هو نص خاص،
- تحديد موضوع النص؛
- ذكر الوثائق المماثلة والمشابهة؛
- طرح الإشكالية و التساؤلات الفرعية؛
- الإعلان عن الخطة أو التصميم.

-العرض: مناقشة كل الأفكار و الأحكام الأساسية المتضمنة بالوثيقة
والمتعلقة به:

-ضرورة وضع شرح للوثيقة أو الوثائق (الاطار الموضوعي)؛
-تقييم للموضوع: مدى ملائمة الأفكار و الأحكام التي ينص عليها النص
موضوع التحليل مع الظروف الواقعية المصاحبة للنص وانعكاساتها؛
-النقد و الاستنتاج عن طريق القياس.

-الخاتمة:

عبارة عن استنتاجات و خلاصة لما تم التوصل إليه من خلال موضوع
التحليل ويمكن أن تتمثل في مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو
إلغاء....

المقاربات التقليدية في تحليل الوثائق والمواثيق:

1-المقاربة المثالية القانونية:

تتضح معالم المقاربة القانونية نسبيا في تحليل المواثيق الدولية من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: **كيف يؤثر القانون الدولي على التفضيلات والمعتقدات المتعلقة بالسياسة الخارجية؟**

فحص هذا السؤال يتم من خلال تقديم تحليل تجريبي للالتزامات التعاهدية، حيث كشفت التجارب، مع صناع القرار أن القانون الدولي يمكن أن يغير التفضيلات وتوقعات الأفراد المعارضين للسياسات، التي من شأنها أن تنتهك القانون الدولي.

في إطار العلاقة بين القانون والسياسة في تحليل الوثائق

يقول الباحث سيمونز : "حاولت عدة دراسات إثبات وجود علاقة بين المعايير القانونية وسلوك الدولة، التي تستخدم أحيانا قواعد البيانات الكبيرة والتقنيات الإحصائية، ولكن معظمها غير مقنعة في إظهار السببية، أو حتى في توفير صلة تفسيرية بين الإجراءات المتخذة ووجود اتفاقات أو اعتبارات معيارية".

❖ **أثر القانون الدولي على السياسة، إلا أنه يمكن عرقلته بالضوابط المنهجية، وأنه لا توجد علاقة سببية بالضرورة قائمة بينهما.**

أمثلة:

1- حقوق الإنسان: القانون الدولي يضع معايير لحقوق الإنسان التي يجب أن تحترمها الدول في علاقاتها الخارجية. هذا يؤثر على قرارات السياسة الخارجية التي تتعلق بالتعامل مع الدول التي تنتهك حقوق الإنسان.

2- النزاعات الدولية: يحدد القانون الدولي الإجراءات والمبادئ التي يجب أن تتبعها الدول في حل النزاعات الدولية. هذا يؤثر على سياسات التفاوض والتسوية السلمية للنزاعات.

يلعب القانون الدولي دورًا حيويًا في تحديد تفضيلات ومعتقدات الدول في السياسة الخارجية، ويمكن أن يكون له تأثير كبير على سلوك الدول في الساحة الدولية.

3- العلاقات الدبلوماسية: يضع القانون الدولي القواعد والممارسات التي يجب أن تلتزم بها الدول في علاقاتها الدبلوماسية، بما في ذلك الحصانة الدبلوماسية والمعاهدات الدولية.

4- التعاون الدولي: يشجع القانون الدولي على التعاون الدولي في مجالات مثل البيئة والتنمية ومكافحة الإرهاب، مما يؤثر على سياسات التعاون والتنسيق بين الدول.

يمكن لصانعي القرار أحيانًا اتخاذ قرارات تتعارض مع القانون الدولي، سواء بسبب اعتبارات سياسية أو استراتيجية أو غيرها.

-العدوان العسكري: قد تقرر دولة شن عمل عسكري، وهذا يعتبر انتهاكًا لمبدأ عدم استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، حسب ما ينص عليه القانون الدولي.

-انتهاكات حقوق الإنسان: قد تتخذ دولة إجراءات تنتهك حقوق الإنسان، كالتعذيب أو الاعتقال التعسفي، وهو ما يتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

-الانسحاب من المعاهدات الدولية: قد تقرر دولة الانسحاب من معاهدة دولية ملزمة تحت القانون الدولي، مما يعتبر تجاوزًا للالتزامات الدولية.

-التجاوز على قرارات الأمم المتحدة: قد تقوم دولة بتجاوز قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو انتهاك للميثاق الأممي والقوانين الدولية ذات الصلة.

أمثلة في العلاقات الدولية:

- الانسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس للمناخ: في عام 2017، أعلنت الولايات المتحدة عن قرارها الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ، وهو انتهاك لالتزامات الدول تجاه التغير المناخي والمبادئ المتفق عليها دولياً.
- انتهاك حقوق الإنسان في غزة: كشفت وثيقة سرية مسربة، كتبها الملحق العسكري في السفارة الهولندية في تل أبيب، أن إسرائيل تقوم "وبشكل متعمد في التسبب في إحداث دمار واسع النطاق للبنية التحتية والمراكز المدنية" في غزة، وفي حين أكدت وثيقة دبلوماسية هولندية أن الجيش الإسرائيلي ينتهك قوانين الحرب.

إثبات وجود علاقة بين المعايير القانونية وسلوك الدولة

تحليل الاتفاقيات الدولية: يمكن دراسة الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الدول ومدى الالتزام بها، مما يوفر فهما لكيفية تأثير المعايير القانونية على سلوك الدول.

النقد:

- إعادة بناء الأسس القانونية للقانون الدولي على سبيل الوصف التمهيدي لا التحليل، كالقانون الدولي الجديد، والنهج النسوي، ونهج العالم الثالث تجاه القانون الدولي، والدراسات القانونية ما بعد الاستعمارية.

- إعادة التفكير في أسس القانون الدولي وخلق مساحة للسياسات التحررية، مع الاستجابة للاتجاهات الأخيرة في النظرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2-المقارنة السياسية -الواقعية:-

كرد فعل على المقارنة السابقة، جادل أنصار الواقعية بأن القانون الدولي ليس له تأثير يذكر على السياسة الخارجية التي تهدف للحفاظ على الأمن الوطني والازدهار الاقتصادي دون اعتبار للقانون الدولي.

حجتهم أن: القانون الدولي يفتقر إلى القوة، لأن التشريع والقضاء والسلطة التنفيذية وظائف لا مركزية أساسا.

-المقاربات / البرمجيات الحديثة:

في ظل التطور التقني أصبح تحليل الوثائق السياسية، يعتمد على التقنيات الحديثة، ومن بينها:

- **تحليل النصوص:** لفهم وتحليل النصوص السياسية، بما في ذلك استخراج المعلومات الرئيسية وتحليل المشاعر والمواقف.

-**تحليل الشبكات الاجتماعية:** لتحليل البيانات الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك، لفهم اتجاهات الرأي العام وتحليل الأحداث السياسية.

-**تحليل الصور:** لفهم المحتوى السياسي في الصور، مثل: تحليل لافتات الاحتجاجات أو تحليل صور السياسيين.

- **تحليل البيانات الكبيرة:** لفهم الاتجاهات السياسية العامة وتحليل النماذج السلوكية للمجتمعات والأفراد.

- **التحليل التنبؤي:** لتطوير نماذج تحليلية تنبؤية تستند إلى البيانات التاريخية والسياق السياسي لفهم الاتجاهات المستقبلية.

- **تحليل البيانات المفتوحة:** لفهم السياسات العامة والقرارات السياسية، كتحليل البيانات الحكومية.

هذه التقنيات تتضمن برامج لتحليل الوثائق السياسية.

أبرز التقنيات الحديثة في التحليل السياسي:

نجد تقنية **تعلم الآلة Machine Learning**، التي تُستخدم لاستخراج الأنماط والاتجاهات من البيانات السياسية. وكذلك في تحليل الخطابات السياسية لفهم المفاهيم والمواضيع المطروحة، وتحديد مدى تأثيرها على الجمهور المستهدف.

أيضا تستخدم لتحليل البيانات الكبيرة Big Data المتعلقة بالسياسة، مثل: الانتخابات والسياسات الحكومية، لتوفير توجيهات أفضل للقرارات السياسية المستقبلية.

مثال عن استخدامات البيانات الكبيرة في التحليل السياسي:

-كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على السلوك الانتخابي.

باستخدام تقنيات تحليل البيانات الكبيرة، يمكن للباحث تحليل النصوص واكتشاف الاتجاهات والمواضيع الرئيسية التي تثير اهتمام الأفراد وتؤثر على قراراتهم السياسية، وكذلك في توجيه حملات الإعلانات السياسية وتصميم استراتيجيات الحملات السياسية لتحقيق أهدافها.

استخدامات تحليل المحتوى الآلي:

- تحليل خطابات السياسة: لفهم المواضيع التي يركزون عليها والأساليب التي يستخدمونها للتأثير على الجمهور.
 - تحليل الوثائق السياسية: لفهم المبادئ والأهداف والتوجهات السياسية.
-

برنامج الوردستات WordSta في تحليل الوثائق:

أداة تحليل النصوص، يعتمد على تقنيات تحليل النصوص الكمية يستخدم البرنامج لتحليل النصوص الكبيرة: مقالات الأخبار، التقارير السياسية،... لاستخراج المعلومات الرئيسية والمواضيع الرئيسية.

يوفر البرنامج عدة تقنيات لتحليل الوثائق السياسية، من بينها:
-تحليل التواتر: لمعرفة تواتر ظهور الكلمات في الوثائق السياسية، وبالتالي تحديد المفردات الرئيسية.

-تحليل الارتباط: يساعد تحليل الارتباط في فهم العلاقات بين الكلمات المستخدمة في الوثائق، وبالتالي استنتاج العلاقات السياسية والمفاهيم المترابطة.

-تحليل الموضوعات: لتحديد الموضوعات الرئيسية في الوثائق السياسية وفهم محتواها بشكل أفضل.

-تحليل العوامل: لتحديد العوامل التي تؤثر على محتوى الوثائق السياسية، مثل السياق الزمني أو السياق الثقافي.

-تحليل العلاقات: لفهم العلاقات السياسية بين الكيانات المختلفة، مثل الحكومات والمنظمات والأفراد.

مثال عن تحليل وثيقة سياسية باستخدام برنامج WordStat:

- الوثيقة: خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال.

-تحليل التواتر: لمعرفة الكلمات الأكثر تكرارا في الخطاب، لتحديد المفردات الرئيسية: "وطن"، "شعب"، ومن ثم فهم الرؤية الوطنية للرئيس.

-تحليل الموضوعات: لتحديد الموضوعات الرئيسية في الخطاب: "التنمية الوطنية"، "الوحدة الوطنية"، "الإنجازات الوطنية"،....

-تحليل الارتباط: لفهم العلاقات بين المفردات المختلفة، لتحديد الأولويات والتركيزات الرئيسية في السياسة الوطنية.

-تحليل العوامل: لتحديد العوامل التي تؤثر على الرؤية الوطنية، مثل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية.
